



www.abdath.info | Facebook | abdashatmaghribia | abdashatinfo@icloud.com

أسسها: محمد البريني | مدير النشر: المختار لغزيوي | العدد: 8777 | الثلاثاء 24 ربيع الثاني 1448 الموافق 06 أكتوبر 2026 | الثمن 5 دراهم

السوشل ميديا.. دراسة تفصح التفاصيل الإعلامي

وتنوع مصادر الخبر، سيلا لا غنى عنها لمواجهة هذا الإشكال.

الجزء الأخير من الدراسة ركز على الحضور الرقمي للاحزاب السياسية في منصات التواصل الاجتماعي الأربع «فايسبوك» و«اكس» و«يوتيوب» و«تيك توك»، إضافة إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بكل حزب.

في هذا الصدد، قامت مجموعة العمل بنجميع البيانات المتعلقة بالفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2026، بهدف رئيسي يتمثل في تحليل الدينامية الرقمية للاحزاب السياسية المغربية الممثلة في البرلمان، عقب الانتخابات التشريعية المنظمة في 8 شتنبر 2021. ويتعلق الأمر بـ 12 حزبا سياسيا شكلت عينة لهذا العمل. وقد تم تحديد نطاق الدراسة عدا في الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2026، من أجل إجراء تحليل في سياق بعيد عن ذروة الفترة الانتخابية، وتفادي تأثير هذه الظرفية وحدها على النتائج والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة.

وأحصت الدراسة حوالي 2651 منشورا على الصفحات الرئيسية لـ 12 حزبا مثلا داخل البرلمان على فيسبوك لتحتل هذه المنصة المرتبة الأولى من حيث عدد المنشورات الحزبية، في حين تم نشر 925 فيديو في حسابات 6 أحزاب على «تيك توك»، ثم 507 فيديوهات في حسابات 5 أحزاب على «يوتيوب»، وأخيرا نشر 1012 منشورا لـ 4 أحزاب على حساباتها في منصة «اكس».

وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الشبكات الاجتماعية على الأفراد يظل رهينا بقدرة المؤسسات والمجتمع المدني والمواطنين على ترسيخ ثقافة رقمية مسؤولة وضبط التحاورات وتعزيز التربية على الإعلام الرقمي.

من تداعيات تشريعات 2026

جهة سوس.. تماسك الأغلبية على المحك



كريم اشكرشي رئيس جهة سوس ماسة

بين مختلف مكونات الأغلبية.

وتحدثت مصادر عن اعتراض منتخبي حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال على ما اعتبروه أسلوبا أحاديا في تدبير عدد من ملفات المجلس، وهو ما دفع إلى مقاطعة الدورة. كما نقلت مصادر أخرى أن المقاطعة لم تقتصر على هذين الحزبين، بل شملت أيضا أعضاء من أحزاب أخرى، ما يعكس اتساع دائرة التباينات داخل المجلس. وتكتسي هذه التطورات أهمية خاصة بالنظر إلى أن التحالف بين التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال يشكل أساس الأغلبية المسيرة لمجلس جهة سوس ماسة، وبالتالي فإن تعذر انعقاد دورة عادية بسبب غياب هذا العدد الكبير من الأعضاء يضع تماسك هذه الأغلبية أمام أول اختبار عملي بعد الاستحقاقات الأخيرة.

ولا يعني تعذر انعقاد الدورة، بالضرورة، نهاية التحالف القائم أو انهياره، لكنه يكشف عن وجود تباينات تحتاج إلى معالجة سياسية ومؤسسية، خصوصا أن المجلس لا يزال مطالبا بتبذيل عدد من المشاريع الخلافات ومدى تأثيرها على التحالف الثلاثي. يظل رهينا بما ستكشف عنه الأبحاث والمقالات والتحالقات داخل المؤسسة الجهوية.

فما جرى خلال دورة أكتوبر لا يمكن فصله، وفق قرادة عدد من المتابعين، عن المناخ افرزته الانتخابات الأخيرة، غير أن الجسم في طبيعة هذه الخلافات ومدى تأثيرها على التحالف الثلاثي يظل رهينا بما ستكشف عنه الأبحاث والمقالات والتحالقات داخل المؤسسة الجهوية.

فما جرى خلال دورة أكتوبر لا يمكن فصله، وفق قرادة عدد من المتابعين، عن المناخ افرزته الانتخابات الأخيرة، غير أن الجسم في طبيعة هذه الخلافات ومدى تأثيرها على التحالف الثلاثي يظل رهينا بما ستكشف عنه الأبحاث والمقالات والتحالقات داخل المؤسسة الجهوية.

الأحداث المغربية

سلطت دراسة حديثة لمجموعة العمل المعنية بموضوع «التقنين ووسائل الإعلام الرقمية، الضوء على التضييل الإعلامي والتلاعب الخوارزمي والاستقطاب السياسي على منصات التواصل الاجتماعي.

مجموعة العمل، التي تترأسها نرجس الرغاي، عضوة المجلس الأعلى للاتصال السعوي البصري، انكبت على دراسة تأثير المنصات الرقمية على الحياة الديمقراطية بالمغرب، وكذا إلى التضييل الإعلامي والاستقطاب الخوارزمي، فضلا عن الدينامية الرقمية للاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. وعكفت الدراسة، التي تحمل عنوان «منصات التواصل الاجتماعي والاتصال السياسي: بين الأثر ومخاطر التضييل»، على تفكيك آليات التضييل الإعلامي وإعادة صياغتها.

وفي بلاغ لها اعتربت نرجس الرغاي أن «موضوع الممارسة الديمقراطية في منصات التواصل الاجتماعي بالمغرب قضية تفرض نفسها أمامنا في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا الحديثة»، حيث تطرح تحديات هامة بخصوص جودة الحوار الديمقراطي. وفي السياق ذاته، يعتبر التضييل الإعلامي والتلاعب الخوارزمي ظاهرتين تشكلان خطرا حقيقيا ومن شأنهما التأثير سلبا على الحوار الديمقراطي أو تشويهه تصور الواقع السياسي، حيث تحذر من «الديمقراطية الخاضعة لخوارزميات»، مؤكدة أن «غوض الخوارزميات وتركز السلطة تحت لواء عمالة الأنترنيت بطرحان إشكالية الشفافية والمراقبة المواطنة»، ويعتبر تقنين الشفافية والتربية على الإعلام الرقمي



الكفاءة والنزاهة والتواصل والحكمة السياسية

شروط المنصوري للاستوزار

«ثورة السكن» تدفع بيدرو سانشيز لإعلان انتخابات سابقة لوانها

إسبانيا تتجه إلى صناديق الاقتراع قبل الأوان

المستوى الانتخابي، خاصة بعد ما وصفوه بازمة سبعة، إلا أن «تخریجة» الانتخابات السابقة لأوانها قد تكون لصالح بيدرو سانشيز وتحالفه الحكومي.

وكان بيدرو خلال الأسابيع الأخيرة تحت ضغط كبير، ومحاولات للزج به في متاهات من اختراع الأحزاب اليمينية وبعض التيارات الموالية لها، راكبين على قضايا تهم تسوية وضعية المهاجرين، أزمة سبعة وما تبعها من محاولات توريط سانشيز والمغرب من خلال سيناريوهات واستنتاجات لا أساس لها من الصحة، لتصل الأنور لذروتها برفض قوانين جديدة لتخفيف أزمة السكن وخروج الآلاف للشوارع.

«ثورة السكن» كانت قد انفجرت قبل أيام عقب خروج مظاهرات في جل المدن الكبرى، بسبب أزمة السكن سواء في صفوف الإسبانين أنفسهم أو المهاجرين المقيمين بشكل قانوني بهذا البلد.

آلاف المتظاهرين الذين ملؤوا الشوارع يتوعدون بالمزيد من التصعيد حتى ترغم الحكومة على إيجاد حلول استعجالية لازمة العميقة التي كبرت في صمت منذ سنوات وسط صبر الجميع حتى انفجرت الأوضاع.

صباح أمس الإثنين، تعذر انعقاد الدورة العادية لمجلس جهة سوس ماسة، التي يرأسها كريم أشكرشي عن حزب التجمع الوطني للأحرار، بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، بعدما سجل غياب 34 عضوا من أصل 57 مقابل حضور 18 عضوا، فيما غاب عدد آخر لأسباب مختلفة وفق المعطيات المتداولة وغير المبصرة.

ولم يكن غياب النصاب عاريا بالنظر إلى تركيبة المجلس، إذ شمل عددا من منتخبي حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال، إلى جانب أعضاء من مكونات سياسية أخرى، فضلا عن بعض أعضاء حزب التجمع الوطني للأحرار، وهو ما حال دون توفر النصاب اللازم لفتح أشغال الدورة.

وتأتي هذه المقاطعة في سياق سياسي جديد أعقب الانتخابات البرلمانية، التي شهدت أصواء من التنافس الحاد وتبادل الانتقادات بين عدد من الفاعلين السياسيين، قبل أن تنتقل تداعياتها، حسب متتبعين للشأن المحلي، إلى مستوى المؤسسات المنتخبة والتحالقات التي كانت تؤطر عملها.

ويبدو أن جدول أعمال دورة أكتوبر كان أحد أبرز عناوين الخلاف داخل مكونات الأغلبية، حيث يرتبط جزء من الاعتراض، وفق مصادر من داخل المجلس، بطريقة إعداد جدول الأعمال وإدراج عدد من النقاط والاتفاقيات، دون الوصول إلى مستوى التوافق المطلوب

للامم المتحدة عن «مجلس انتقالي» من أكثر النقاط التي أثار الجدل والتساؤلات حول خلفيات هذا الطرح، واتجهت غالبية التحاليل إلى تقديمه وكأنه «انتقال» على قرار 2797، غير أن هذا المفهوم، وكما تم تقديمه في التقرير، لا يشكل في حد ذاته مستجدا سياسيا أو مؤسساتيا، ولا عنصرا مفاجئا للمغرب، أو مقترحا من خارج المرجعية التي أطر بها المغرب مبادرته، بل لقد سبق للمغرب وفي مستجدا للحكم الذاتي أن تطرق هو نفسه إلى ضرورة خلق آلية مؤسسية تقود عملية إدماج «تنظيم البوليساريو» وجل ساكنة المخيمات في المؤسسات والمجتمع المحلي بالإقليم، فنص المبادرة الغربية التي قدمها المغرب، وبالعودة للنقطة 32 منه،

مذكرتها الترافعية بضرورة إحداث مرصد وطني للأسعار من مهامه إنشاء آلية وطنية دقيقة لتتبع وتوقع أسعار السلع الأساسية وإصدار تقارير ومؤشرات إنذار مبكر.

وعلى مستوى الشفافية في قطاع المحروقات طالبت الجامعة بالكشف بوضوح عن مكونات السعر النهائي وتكاليف الاستيراد والتخزين وهوامش الربح لتوضيح الرؤية للمستهلك.

واقترحت الهيئة تعزيز نشر المعطيات المتعلقة بمكونات السعر النهائي للمحروقات. وتكاليف الاستيراد والتخزين والتوزيع وتحديد هوامش ربح مختلف الفاعلين اعتمادا على القيمة الحقيقية لشراء المنتجات بما يسمح للمستهلك والرأي العام بفهم تطور الأسعار.

ومن بين النقاط الواردة في المذكرة ربط المسؤولية بالمحاسبة في الأسواق، حيث تدفع الجامعة باتجاه تكريس الشفافية التامة في مسارات التوزيع والإنتاج، مشددة على أن غياب الوضوح في تحديد هوامش الربح بين مختلف المتدخلين يفتح الباب أمام الممارسات غير المشروعة ويضر بصصلحة المستهلك النهائي.

أثار التقرير، الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، حول الحالة في الصحراء المغربية، عددا من الملاحظات، خاصة على مستوى تناوله إعلاميا، وكذلك في بعض التصيلات، التي تم تقديمها على أساس أن التقرير يحمل في طياته تراجعا عن التقدم المنجز في العملية السياسية، التي انتهت إلى صدور قرار 2797.

وقد اتجهت هذه الملاحظات نحو إثارة عدد من النقاط التي تضمنها تقريره الأممي، الذي يستيق قرار مجلس الأمن، الذي سيصدر نهاية شهر أكتوبر الجاري، وركزت على بعض العناوين الكبرى: مجلس انتقالي/ الاستفتاء.. وهي قضايا من الطبيعي أن تثير عددا من الملاحظات والقرارات، وكذلك بعض المخاوف المشروعة بالنظر لحساسيتها وللملكة، التي تحظى بها القضية الوطنية في الوجدان الجماعي للمغاربة. خاصة وأن المغرب أعلن بشكل رسمي يوم 31 أكتوبر عددا لعودة احتفالا بمضامين قرار 2797

لقد شكل حديث تقرير الأمين العام

المجلس الانتقالي..

مقترح مرجعيته مبادرة الحكم الذاتي

لقد شكل حديث تقرير الأمين العام

تقرير «أمнести» عن المغرب من غياب المصادقية إلى متاهة التسييس

بيغاسوس..

شهادة مجهولة

واتهام بلا دليل

حنان رحاب

لم يعد تقرير منظمة العفو الدولية الأخير عن المغرب مجرد عرض لمعطيات حقوقية؛ فقد بنى اتهامات ثقيلة على رواية شخص مجهول الهوية تطلق عليه المنظمة اسم «سفير». ثم وسع دائرة استنتاجاته لتشمل مؤسسات وطنية ووقائع لا يثبت الدليل المنشور حلقاتها بالوضوح الكافي.

وفي قضايا تمس سمعة بلد ومؤسساته وحقوق أشخاص، لا تكفي الثقة باسم المنظمة ولا الصفة المفترضة للشاهد. المطلوب أدلة قابلة للفحص، وإسناد دقيق، وفصل صارم بين ما ثبت وما روي وما استنتج. من هنا تنطلق هذه القراءة النقدية، بلا مجاملة للتقرير أو حصانة لمصدره.

قدمت أمнести تقريرها حول ما تصفه بمنظومة واسعة للمراقبة الرقمية في المغرب، وقالت إنها استهدفت صحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان. وهي اتهامات خطيرة لا يجوز التهوين منها، لكنها لا تصبح حقائق محسومة بمجرد صدورها عن منظمة دولية. فالمصادقية الحقوقية لا تقاس بحدة اللغة ولا باتساع دائرة الاتهام، بل بوضوح الأدلة، ودقة الإسناد، والتمييز بين الوقائع المؤثقة والشهادات والاستنتاجات.

إن مناقشة تقرير أمнести تقودنا إلى التأكيد على أن الدفاع عن حرية الصحافة والخصوصية لا يقتضي التسليم بكل استنتاج لمجرد صدوره عن منظمة حقوقية دولية. لكنه يعني رفض تحويل رواية مجهولة إلى حقيقة مكتملة، أو خلط القدرة التقنية بالاستخدام الفعلي، أو مساواة الاستهداف بالإصابة، أو القفز من علاقة تجارية إلى اتهام بعملية محددة.

صيانة سيادة القانون لا تتحقق بإدانة أي جهة استنادا إلى رواية لم تعرض أدلتها الواضحة والدقيقة والقابلة للقياس العلمي. كما أن تطوير المشهد الحقوقي والإعلامي يمر عبر مؤسسات قوية، وقضاء عادل، ومحاسبة عادلة، وصحافة تحترم التحقق وحق الرد.

أما التقرير الحقوقي المنجز بمعطيات عامة ومجهولة وباستنتاجات مكررة من محاولات (صياغة تقارير سابقة) وبرامج (تلفزيونية على مقاس) السياق السياسي المغفل، فلا يستمد مصداقيته من جسامه الاتهام ولا من مكانة الجهة التي أصدرته، بل من دقة منهجيته وشفافية مصادره وقدرة أدلة على الصمود أمام الفحص والتدقيق الحقوقي المستقل.

مذكرة الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك إلى الحكومة

القدرة الشرائية.. خارطة طريق لحماية المستهلك

محمد عارف

وضعت الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك مذكرة ترافعية أمام الحكومة الجديدة تركزت أسسها على حماية القدرة الشرائية. وتتكون المذكرة من عشر نقاط، من بينها إحداث مرصد وطني للأسعار، محاربة المضاربة والوساطة، تعزيز الشفافية في قطاع المحروقات، وتفعيل قانون حماية المستهلك، ثم إقرار الحلول الظرفية لصالح سياسة عمومية استباقية تحمي الفئات الهشة وتواجه التحديات الرقمية، وتشرك الحركة الاستهلاكية كشريك مؤسساني في إعداد السياسات العمومية لضمان سوق وطني شفاف وعادل.

وقالت الجامعة إن المذكرة تأتي في ظل ضغوط معيشية بمرزيدة وارتفاع تكاليف السلع والخدمات، حيث لخصت مطالبها في عشرة محاور أساسية، من مقدمتها دعم القدرة الشرائية ومحاربة المضاربة من خلال إرساء آليات استباقية لرصد تطور الأسعار، ومحاربة الممارسات الاحتكارية، والحد من حلقات الوساطة غير الضرورية التي تلهب كاهل الأسر. كما طالبت الجامعة من خلال

ملاحظات حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة

تفصيل نظام الحكم الذاتي

الحكم الذاتي وتفعيله»، سنجدها قد نصت بشكل صريح على إحداث مجلس انتقالي يضم «ممثلي الأطراف المعنية» وتكون مهمته «المساهمة في تدبير مرحلة الانتقال نحو تطبيق نظام الحكم الذاتي». كما يتم من خلاله الإشراف على عودة سكان المخيمات، «ونزع سلاح الميليشيات وإعادة إدماجها»، أضف لكل ذلك «مواكبة العمليات الانتخابية المرتبطة بتبذيل الحل السياسي».

ومن ثم، فإن إشارة التقرير «لمجلس الحكم الذاتي» لا يمكن تفسيرها بالضرورة أو التعامل معها كمؤشر سياسي على وجود توجه أممي جديد أو تراجع عن المسار السياسي كما حدثته قرارات مجلس الأمن، بل هو مقترح في إطاره المرجعي والنظري يظل مؤسساتيا يجد مرجعيته داخل المبادرة الغربية نفسها، التي تبنتها الأمم المتحدة ممثلة في المبادرة الأممية المغربية للحكم الذاتي.

للمغرب، أو مقترحا من خارج المرجعية التي أطر بها المغرب مبادرته، بل لقد سبق للمغرب وفي مستجدا للحكم الذاتي أن تطرق هو نفسه إلى ضرورة خلق آلية مؤسسية تقود عملية إدماج «تنظيم البوليساريو» وجل ساكنة المخيمات في المؤسسات والمجتمع المحلي بالإقليم، فنص المبادرة الغربية التي قدمها المغرب، وبالعودة للنقطة 32 منه،

كتعبير على طي سياسي للملف. بعد هذا التعقيد، يمكن القول أن عددا من الأفكار التي طرحها غوتيريس وكانت موضوع ملاحظات وقلق، لا بد من الإشارة إلى أن بعضها يجد سنداه القانوني والسياسي والمؤسساتي في نص مبادرة الحكم الذاتي نفسها، والتي قدمها المغرب سنة 2007 في إطار مساعيه الجدية لطي هذا النزاع، وتقديم إطار مؤسسي لحل سياسي متوافق بشأنه بين مختلف الأطراف المعنية بالصراع.

المجلس الانتقالي..

مقترح مرجعيته مبادرة الحكم الذاتي

لقد شكل حديث تقرير الأمين العام

المجلس الانتقالي..

مقترح مرجعيته مبادرة الحكم الذاتي

لقد شكل حديث تقرير الأمين العام

المجلس الانتقالي..

مقترح مرجعيته مبادرة الحكم الذاتي